Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (5)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد 15 –2020، العدد (5)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الإفصاح في الأدوات المالية واثره في تحقيق جودة التقارير المالية

دراسة ميدانية علي عدد من المصارف بولاية الخرطوم

أحلام أحمد محمد إسماعيل

قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين
Email: ahlamahmed2000@hotmail.com

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية و قواعد الإفصاح الواردة فيها، في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للبنوك في السودان . هدفت الدراسة الى بيان دور معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الافصاح في الادوات المالية في تحسين جودة التقارير المالية، التعرف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الافصاح في الادوات المالية في تطوير الاداء المالي علي تلك المصارف. هنالك علاقة بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الافصاح في الادوات المالية وملائمة المعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي علي المصارف السودانية؟،هنالك علاقة بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الافصاح في الادوات المالية وموثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية علي المصارف السودانية، هنالك علاقة بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الافصاح في الادوات المالية وقابلية الفهم للمعلومات المحاسبية بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: ساعد تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية بالمصارف السودانية في توفير معلومات لها القدرة علي التنبؤ بالمستقبل، ساهم تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في توفير معلومات محاسبية ذات أهمية وفائدة أدت إلي اتخاذ القرار الرشيد، ساهم تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في توفير معلومات تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث. أوصت الدراس باصدار تشريعات محلية تلزم المصارف السودانية بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، زيادة مستوى الافصاح عن المعلومات المحاسبية تمشيا مع متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية لإعداد تقارير مالية موثوقة، أن تعمل الدولة على تحفيز المصارف التي تلتزم بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتشجيع المصارف المترددة على تطبيقها.

الكلمات المفتاحية معيار الإبلاغ المالي الدولي، الافصاح، جودة التقارير المالية).

المحور الأول: الإطار المنهجي

المقدمة

إن مصطلح معايير الإبلاغ المالي الدولية يمكن أن يؤخذ بمفهومه الضيق وبمفهومه الواسع، وكمفهوم ضيق؛ تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية ترقيماً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية لتميزها عن بعضها البعض، أما بالمفهوم الواسع والشامل، فإن معايير الإبلاغ المالي الدولية تعتبر تطوراً و امتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة و المصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير والتي عرفت هذه اللجنة فيما بعد بلجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية ,ويعتبر هذا استمراراً في التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي، حيث أنه من المعلوم أن أحد أهداف المحاسبة هو توصيل المعلومات اللازمة والمفيدة لمستخدمي الإبلاغ المالي لمساعدتهم في اتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.حيث ان التقارير المالية عبارة عن وسيلة اتصال ودية مع المستثمرين وكتيب به معلومات تهم الموظفين وبمثابة (الكتالوج) لمنتجات الشركة، ومعلومات اقتصادية مفيدة للصحافة المهتمة بشئون الاعمال واداة لتقوية الروابط بين المشروع والمجتمع الذي يعيش فيه. حيث ان جودة التقارير المالية تهدف الي توظيف المعرفة النظرية و العملية للمحاسبة في معالجة المشاكل والقضايا المحاسبية المثارة علي الصعيدين المحلي والدولي.

مشكلة الدراسة

ستبحث هذه الدراسة في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية و قواعد الإفصاح الواردة فيها، ودورها في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للبنوك في السودان . حيث زاد الاهتمام مؤخراً بتطوير النشاط الاستثماري على المستوى المحلي؛ بما فيه الوسائل والطرق التي تتماشى مع بيئة الأعمال الحديثة، والتي تساهم في تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاديات الناشئة. وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مؤخراً بأن اعتماد المعايير الدولية والتي تطبق مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على خصائص أساسية من شأنها تحسين جودة المعلومات المحاسبية وجعلها مفيدة للمستخدمين، وهي: خاصية الملاءمة ، و خاصية الموثوقية أو الاعتمادية ، وخاصية القابلية للفهم. عليه يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات الاتية:

1- ما هي العلاقة بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الافصاح: في الادوات المالية و ملائمة المعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي علي المصارف السودانية؟

2- ما هو أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الافصاح: في الادوات المالية
وموثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي علي المصارف السودانية؟
3- ما هو أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الافصاح: في الادوات المالية
وقابلية الفهم بالمعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي علي المصارف السودانية؟

فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة بالاتي:
الفرضية الاولي:" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وملائمة المعلومات بالتقارير المالية".
الفرضية الثانية:" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية و موثوقية المعلومات بالتقارير المالية ".
الفرضية الثالثة:" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وقابلية الفهم للمعلومات بالتقارير المالية".

اهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في كونه يناقش ويحلل مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف في السودان من حيث البيئة والتهيئة والتطبيق. ودراسة المعيار الدولي رقم (7) الافصاح: في الادوات المالية. بصورة خاصة في توفير بيانات مالية تساهم في تطوير الاداء المالي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى الآتي:
1- بيان دور معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الافصاح في الادوات المالية في تحسين جودة التقارير المالية.
2- التعرف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الافصاح في الادوات المالية في تطوير الاداء المالي في تلك المصارف.
3- التعرف على التطبيق الأمثل لمعايير المحاسبة الدولية وتأثيرها على القوائم المالية الختامية.
4- معرفة الآثار الإيجابية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع توضيح أهمية الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والتي بدورها تؤدي إلى توحيد عرض القوائم المالية للمصارف في السودان.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في ان تطبيق متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي 7الافصاح في الادوات المالية واثرة في تحقيق جودة التقارير المالية ,مع دراسة ميدانية علي المصارف السودانية في العام 2020م.

المحور الثاني: الدراسات السابقة

دراسة: الامير، (2000م)

تمثلت مشكلة البحث في ان الشركات لا تعرض تقاريرها المالية بصورة جيدة وتفصح عن المعلومات المهمة عن نشاطها الاقتصادي. هدف البحث إلى دراسة المعايير المحاسبة الدولية وتحديد معيار لعرض الفوائد التي يمكن أن يجنيها المستخدمون المختلفون للمعلومات المحاسبية. لم تثبت الدراسة على فرضيات معينة أما منهجياً فقد اعتمد البحث على الدراسات والمعلومات النظرية من المراجع والكتب، إضافة إلى البيانات المستخدمة من القوائم المالية لشركة سودانير، وذلك باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، وقد توصل البحث إلى أن الشركة محل الدراسة تعرض تقاريرها المالية بصورة جيدة وتفصح عن المعلومات المهمة، إضافة إلى السياسات المحاسبية المتبعة لكنها تغفل بعض الإفصاحات الأخرى، كما لا تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية .تمثلت أهم توصيات البحث في ضرورة إعداد قوائم مالية صحية تلبي متطلبات العولمة وضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية لتسهيل تقييم الوضع المالي للمنشأة ، إضافة إلى ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية.

دراسة: نعمان،(2001م)

تمثلت مشكلة البحث في عدم تطبيق المعايير الدولية بصورة واضحة في المؤسسات المالية، هدف البحث إلى معرفة واقع التطبيق لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية و المصارف الإسلامية وإلقاء الضوء علي بعض المشاكل أو الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق. توصل الباحث إلي بعض النتائج أهمها ،ضعف درجة التطبيق بواسطة المصارف لمعايير المحاسبة الإسلامية كذلك توصل إلي أن هنالك بعض المشاكل تعوق تطبيق المعايير بعض هذه المشاكل يتعلق بالمصارف نفسها والبعض الآخر يتعلق بالبيئة القانونية التي تعمل فيها المصارف. من أهم توصيات البحث أهمية إطلاع الجهات المعينة المتمثلة في إدارات المصارف والجهات المشرفة علي المصارف ومكاتب المراجعة وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالقيام بدورها المطلوب للوصول إلى التطبيق الكامل والسليم للمعايير المحاسبية المعنية .

دراسة: Ashbough and Olsson، (2002)

هدف هذا البحث هو قدرة المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية على مساعده المستثمرين في تحديد القيمة الحقيقية للسهم. واستخدم هذا البحث القوة التفسيرية (R2) لعلاقة المعلومات المحاسبية بالأسعار لمجموعة من الشركات غير الأمريكية المقيدة في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد قوائمها المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مقارنة بمجموعة أخرى من الشركات الغير امريكية المقيدة في نفس الأسواق ولكنها تعد قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الأمريكية. وقد أوضحت نتائج البحث أن نموذج رسملة الأرباح ينسجم مع المعلومات المحاسبية التي أعدت وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، وهذا يعني أن القوة التفسيرية للأرباح المحاسبية التي تم إنتاجها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية تفوق مثيلاتها بالنسبة للمعلومات التي تم إنتاجها باستخدام معايير المحاسبة الأمريكية، وقد وجدت البحث أن نموذج الربح الباقي ينسجم مع المعلومات المحاسبية التي تم إنتاجها باستخدام معايير المحاسبة الأمريكية

أكثر من تلك التي يتم إنتاجها باستخدام معايير المحاسبة الدولية. من توصيات البحث ضرورة تقديم أفضلية أي من المجموعتين من حيث الجودة ، كما أنه لا يمكن إرجاع نتائج البحث إلى اختلافات المستثمرين أو العوامل النظامية وذلك لأن البحث اعتمد في الاختبار الميداني على مجموعة واحدة من المستثمرين، وأنه اعتمد أيضا على شركات غير أمريكية.

دراسة: Ball and Robin، (2003)

تمثلت مشكلة البحث بأن معايير المحاسبة الدولية المحدد الأساسي والوحيد لجودة التقارير المالية ، واعتبر أن الجودة تتحدد بموجب معايير المحاسبة الدولية ودوافع الإدارة والمراجعين المرتبطة بعملية إعداد القوائم المالية. دوافع الإدارة والمراجعين. هدف البحث الى اختبار جودة التقارير المالية في عدد من الدول الأسيوية. وتم قياس جودة التقارير المالية باستخدام خاصية " وقتية الربح المحاسبي" والتي قصد البحث بها مدى انعكاس الربح الاقتصادي للشركة في الربح المحاسبي المنشور في التقارير المالية (تم قياس الربح الاقتصادي بالتغير في القيمة السوقية لحق الملكية). من نتائج البحث أن جودة التقارير المالية لم تتحقق إلا في دوله واحدة من الدول التي شملتها العينة (4 دول) ، لأن التدخل الحكومي في فرض آليات حوكمة الشركات محدود في هذه الدولة، وأن هذه الآليات تترك لقوى السوق. من توصيات البحث أن الدوافع تفوق مجموعة المعايير في تحديد جودة التقارير المالية.

دراسة: Barth، (2005)

تمثلت مشكلة البحث عدة مقاييس لخصائص الأرقام المحاسبية هي: درجة إدارة الربح في القوائم المالية، الاعتراف الفوري بالخسائر، وملائمة الأرقام المحاسبية لتحديد قيمة السهم
(تم قياسها بمقياس R2).هدف هذا البحث هو اختبار خصائص الأرقام المحاسبية للشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية مقارنة بخصائص الأرقام المحاسبية للشركات التي لا تطبق معايير المحاسبة الدولية، وذلك للتحقق من جودة التقارير المالية التي تم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية. كما تطرق البحث إلى أثر اختلافات جودة التقارير المالية على تكلفة رأس المال، وتوقع البحث أن يصاحب تطبيق معايير المحاسبة الدولية مقدار أقل من الاستحقاق الاختياري المؤثر في صافي الربح واعتراف فوري بالخسائر غير المحققة ، وزيادة القوة التفسيرية للعلاقة بين الأرقام المحاسبية (الربح وحق الملكية) وأسعار الأسهم. كما توقع البحث أن الآثار الايجابية للأرقام المحاسبية يصاحبها أيضا انخفاض في تكلفة رأس المال بالنسبة لعينة الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية. وأوضحت النتائج الإحصائية للبحث أن معايير المحاسبة الدولية حسنت التوصيات من هذا البحث يمكن الاعتماد على جودة معايير المحاسبة لإنتاج معلومات نافعة لاتخاذ القرارات.

دراسة: عطية،(2013م):

تناول البحث محددات مستوي الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية ، تمثلت مشكلة البحث في أن مستوي الإفصاح الاختياري كان متفاوتا من شركة لأخري ، فهناك شركات تقوم بالإفصاح الاختياري أكثر من شركات أخري ، هدف البحث إلي اختبار تأثير علاقة مجموعة من المتغيرات بمستوي الإفصاح الاختياري وهل هذه المتغيرات تعتبر سبب في اختلاف مستوي الإفصاح الاختياري ام لا , تقييم مستوي الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية علي مستوي القطاعات وعلي مستوي فئات المؤشر، بتكوين مؤشر للإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية، توفير قاعدة معلومات مناسبة تهتم بالإفصاح الاختياري في مصر حول العوامل المؤثرة علي مستوي الإفصاح الاختياري، بما يمكنها من اتخاذ القرارات أو التدابير المناسبة لتوفير البيئة الملائمة لزيادة مستوي الإفصاح الاختياري والتشجيع عليه ، قام البحث باختبار الفرضيات المتمثلة في انه لا يوجد تأثير بحجم مكتب المراجعة علي مستوي الإفصاح الاختياري ، لا يوجد تأثير للدفع المالي علي مستوي الإفصاح الاختياري. توصل البحث إلي العديد من النتائج منها يعد الإفصاح المحاسبي ركيزة أساسية في تعاملات بورصة الأوراق المالية ، أوص البحث بضرورة الشركات المساهمة بالتوسع في مجال الإفصاح المحاسبي وتقدير تنبؤات الإدارة ومدي وفاء الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية ومدي الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، ضرورة الإفصاح في تقدير مراجع الحسابات وتقدير أهمية المراجعة عن فعالية أنظمة الرقابة الداخلية التي تطبقها الإدارة وأوجه القصور في تلك الأنظمة إن وجدات وسبل علاجها.

دراسة: مسبل،(2017م):

تمثلت مشكلة البحث في التعرف علي إمكانية المصارف السودانية في الحد من مخاطر نشر التقارير المالية إلكترونياً من خلال تطبيق نظام المراجعة المستمره، هدف البحث بشكل أساسي الي التعرف الي مستوى إهتمام المصارف السودانية بتطبيق المراجعة المستمره في الواقع العملي ومدى قدرتها في الحد من مخاطر نشرالتقارير المالية إلكترونياً وتتمثل أهمية الدراسة في الارتقاء بمستوى جودة النشر الالكتروني للتقاريرالمالية لما ذلك من أثار إيجابية علي القرارات التي يتم إتخاذها إستناداً علي المعلومات المالية المنشورة إلكترونياً وتوصل البحث الي أن المراجعة المستمره أدت الي الحد من مخاطر خصوصيه المعلومات المالية بالمصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المنشورة إلكترونية وأن المراجعة المستمره أدت الي الحد من مخاطر وملائمه المعلومات المالية بالمعارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المنشورة إلكترونياً وأوص البحث الي أهتمام المصارف السودانية بتوفير المقومات اللازمة لتطبيق نظام المراجعة المستمره لضمان تقليل مخاطر نشر التقارير المالية إلكترونياً كما أوص البحث بأعادة هندسة أساليب حماية التقارير المالية الالكترونية بالمصارف السودانية لضمان وجودة المعلومات

المحور الثالث: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية

اولاً: المفهوم

يحل هذا المعيار المعدل محل المعيار المحاسبي الدولي السابع والخاص بإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، المعتمد من قبل المجلس في تشرين أول (أكتوبر) عام 1977. لقد أصبح المعيار المعدل ساري المفعول على البيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في الأول من كانون الأول (يناير) 1994 أو بعد ذلك التاريخ.

يتكون هذا المعيار من الفقرات المكتوبة بأحرف مائلة وبلون داكن. ويجب تطبيق هذا المعيار في ضوء ما جاء من مواد وإيضاحات بباقي الفقرات، وذلك في ضوء ما جاء بالمقدمة الخاصة بالمعايير الدولية، مع ملاحظة عدم ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على البنود قليلة الأهمية نسبيا (جبران مسعود، 1989م، ص106).

ثانياً: نطاق المعيار

ينطبق المعيار المالي الدولي(7) لإعداد التقارير المالية على الأدوات المالية: والأداة المالية هي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لشركة ما والتزام مالي أو أداة حق ملكية لشركة أخرى، ويشمل مصطلح الأدوات المالية أدوات حقوق ملكية والأصول المالية والالتزامات المالية، ولجميع هذه المصطلحات الثلاث تعريفات تساعد الشركات على تحديد أي البنود التي ينبغي محاسبتها كأدوات مالية أو أداة (بن منظور، 1995م، ص623).

ثالثاً: عرض قائمة التدفقات النقدية

1- يجب أن تظهر قائمة التدفقات النقدية التدفقات النقدية خلال الفترة مبوبة حسب طبيعة الأنشطة المتعلقة بها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، والتمويلية .

2- على كل منشأة أن تعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية بالأسلوب الأكثر مناسبة لطبيعة العمليات التي تمارسها. ويساعد تبويب التدفقات النقدية حسب الأنشطة في تقديم معلومات تفيد المستخدمين في تقدير أثر تلك الأنشطة على الوضع المالي للمنشأة وفي تقدير النقدية وما يعادلها. ويمكن استخدام هذه المعلومات أيضا في تقييم العلاقات بين تلك الأنشطة.

3- من الممكن أن تتضمن عملية واحدة تدفقات نقدية تخص اكثر من نشاط، فعلى سبيل المثال فإن عملية سداد أحد القروض قد تشتمل على سداد أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد، وفي هذه الحالة يمكن تصنيف الفوائد باعتبارها نشاط تشغيلي أما سداد أصل الدين فيمكن اعتباره نشاطا تمويليا (حسام أبراهيم، 2010م، ص67).

رابعاً: الافصاح في الادوات المالية رقم (7)

ان المعايير المحاسبية الدولية هي مبادئ محاسبية أصبحت مقبولة على الصعيدين العالمي والمحلي. وهي تحسن وتنسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها منظمة ما كشوفها المالية. كما انها توفر معياراً متماسكاً بشأن إدراج المعلومات المالية في التقارير المالية القانونية (بالرقي تيجاني، 2008م، ص56).

المحور الرابع: الإطار النظري للتقارير المالية

أولاً: مفهوم التقارير المالية

عرفت التقارير المالية بأنها وثيقة فيها مجموعة من الحقائق والمعلومات يستفيد منها شخص معين أو مجموعة من الأشخاص للوصول إلى هدف أو أهداف ذات صلة وأهمية للمنشأة (محمد المعتز المجتبى إبراهيم، 2016م، ص251.).

تم تعريف التقارير المالية بأنها "العمليات التي تتولد عن النظام المحاسبي في المشروع بهدف مساعدة المستويات الإدارية في إختيار الأهداف ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقويم أداء الأنشطة المختلفة"(أحمد رجب عبدالله، 1984م، ص33).

عرفت بأنها إعلام يعتقد بصحته ويتم توصيلها بإستخدام القيم النقدية تصف خصائص المنشأة وفقاً للنواحي المالية والتي تعبر العدالة عن أنشطة المنشأة(محمد المعتز المجتبى إبراهيم، 2016م، ص251).

عرفت بأنها المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية الفترة أو السنة المالية والنظام المحاسبي يشتمل على معلومات مالية وغير مالية والتي تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة(عبداللطيف محمد باشيخ، توفيق بن عبدالحسن الخيال، محمود بن عمر باعيسي، د.ت، ص1).

كما عرفت بأنها تقارير تصدر عن إدارة المنشأة والتي تلتزم عند إعدادها لها بالموضوعية والدقة والوضوح في توصيل المعلومات المالية(محمد المعتز المجتبى إبراهيم، 2016م، ص251).

عرفت بأنه عبارة عن وسيلة إتصال ودية بين المستثمرين كتب تهم الموظفين بمائبة (كتلوج) لمنتجات الشركة، ومعلومات اقتصادية مفيدة للصحافة المهتمة بشؤون الأعمال وأداء لتقوية الروابط بين المجتمع الذي يعيش فيه(محمد سمير الصبان، عبدالعظيم هلال، 2002م، ص367).

ثانياً: أهمية التقارير المالية

يعتبر المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرتقبون وكذلك الموردون المستخدمون للتقارير المالية ذات الغرض العام خارج المنشأة، وبالرغم من استفادة جهات أخرى خارجية مثل الجهات الحكومية الموجهة للأنظمة أو المخططة للاقتصاد الوطني إلا أن هذه الجهات لم يتم التركيز عليها عند تحديد أهداف التقارير المالية الخارجية ذات الغرض العام نظراً لقدرة هذه الجهات بما لديها من سلطة على تحديد أهداف المعلومات الواجب على المنشأة تقديمها لديها للوفاء باحتياجاتها، ولا تعني هذا بالطبع أن التقارير المالية لتفي باحتياجات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين لن تفي باحتياجات الجهات الأخرى الخارجية ولو بصورة جزئية، كما لم يتم التركيز أيضاً على احتياجات إدارة المنشأة نظراً لقدرتها على الحصول على معظم المعلومات المالية عن المنشأة التي تحتاج إليها في صورة تقارير أخرى يمكن إعدادها خصيصاً لها(محمد مصطفى سليمان، 2009م، ص182).

ثالثاً: أهداف التقارير المالية

بصدد تحديد أهداف التقارير المالية فهي تشتق من إحتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات المحاسبية، وهي غالباً ما تسمى قوائم ذات الغرض العام نظراً لأنها تعد لخدمة جميع المستخدمين الخارجيين وهو الأمر الذي يصعب من مهمة وضع أهداف واضحة للتقارير المالية فلاشك أن هذه المهمة قد تكون أيسر فيما لو كان لكل المستخدمين الخارجيين نفس الإهتمامات والمصالح وإن كان ذلك غير ممكن من ناحية العلمية(محمد سامي راضي، 2015م، ص ص26– 27).

رابعاً: خصائص التقارير المالية

تعد التقارير المالية أهم المخرجات لنظام المعلومات المحاسبية حيث تمثل الوسط الناقل لاحداث معاملات وانشطة المنشأت في صورة معلومات مالية الي المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة وتمثل التقارير المالية علي قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة المركز المالي ، أضافه الي تقارير مجلس الادارة والملخصات المالية وتقارير اخرى مثل التقارير القطاعية وقوائم القيمة المضافة وغيرها ويؤدي عرض معلومات مالية وموثوقة الي رفع كفاءة سوق الاوراق المالية وجعلها سوقاً جاذبه للاستثمارات المالحية والاجنبية وتلك الخصائص هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين وهي اربعة خصائص تتمثل في الاتي: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، القابليه للمقارنة (رضا ابراهيم صالح، 2009م، ص 70 - 75).

المحور الخامس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول هذا المحور وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وكذلك أدوات القياس المستخدمة وطرق إعدادها, كما يتضمن هذا المحور تقييم أدوات القياس للتأكد من صلاحيتها ومدى اتساق عباراتها بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة

الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات المحاور:

المحور الأول: تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية

جدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الإفصاح عن القيمة النقدية لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات أو الميزانية والايضاحات التفسيرية	4	.76	مرتفعة جدا
الإفصاح عن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع بيان الجزء المخطط له بالقيمة العادلة معيار رقم (9)	3.9	.57	مرتفعة
الإفصاح عن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	3.9	.65	مرتفعة
الإفصاح عن الأصول المالية بالتكلفة المطفأة	3.8	.63	مرتفعة
الإفصاح عن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع تصنيفها	3.9	.58	مرتفعة
الإفصاح عن المطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة للجزء المصنف لمطلوبات محتفظ بها للمتاجرة	3.9	.63	مرتفعة
الإفصاح عن المطلوبات المالية المقارنة بالتكلفة المطفأة	3.8	.67	مرتفعة

المصدر: إعداد الباحثة ، الدراسة الميدانية ، 2020م

يتضح من الجدول رقم **(1)** ما يلي:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4) بانحراف معياري(76.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الأولي.
2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (3.9) بانحراف معياري(57.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الثانية.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (3.9) بانحراف معياري(65.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الثالثة.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (3.8) بانحراف معياري(63.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الرابعة.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (3.9) بانحراف معياري(58.) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الخامسة.
6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (3.9) بانحراف معياري(63.) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة السادسة.

7. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (3.8) بانحراف معياري(67.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة السابعة.

المحور الثاني: ملائمة المعلومات بالتقارير المالية

جدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تساعد معلومات التقارير المالية المصرف في القدرة علي التنبؤ بالمستقبل	4.2	.67	مرتفعة جدا
توفر معلومات محاسبية ذات أهمية وفائدة تؤدي إلي اتخاذ القرار الرشيد	4.2	.73	مرتفعة جدا
توفر معلومات تساعد في القدرة علي التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية	4.1	.70	مرتفعة جدا
امكانية تقييم النتائج السابقة والنتائج الحالية والموقف المستقبلي للمصرف	4.1	.62	مرتفعة جدا
توقيت مناسب لمتخذ القرار لاعتمادها علي التقييم العادل لبنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل	4.1	.68	مرتفعة جدا
المزيد من اضفاء الشفافية والجودة علي عملية الإبلاغ المالي	3.9	.75	مرتفعة
تسهم التغذية العكسية بالمصرف في تحسين فائدة المعلومات المحاسبية	4	.66	مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحثة ، الدراسة الميدانية ، 2020م

يتضح من الجدول رقم **(2)** ما يلي:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.2) بانحراف معياري(67.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الأولي.
2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.2) بانحراف معياري(73.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.1) بانحراف معياري(70.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الثالثة.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.1) بانحراف معياري(62.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الرابعة.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.1) بانحراف معياري(68.) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الخامسة.
6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (3.9) بانحراف معياري(75.) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة السادسة.
7. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (4) بانحراف معياري(66.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة السابعة.

المحور الثالث: موثوقية المعلومات بالتقارير المالية

جدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثالث

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث (تمثل الواقع الفعلي)	4.1	.77	مرتفعة جدا
توفر معلومات دقيقة تؤكد عدم وجود أخطاء في التقارير المالية	3.8	.79	مرتفعة
توفر معلومات مرنه تزيد من درجة التأكد	4.1	.64	مرتفعة جدا
توفر معلومات ذات حيادية وموضوعية تؤدي إلي ترشيد القرار	4	.65	مرتفعة جدا
تظهر معلومات التقارير في القوائم المالية بصورة صادقة	4	.69	مرتفعة جدا
تتسم المعلومات المالية المقدمة بالقوائم بالدقة	3.9	.65	مرتفعة
المعلومات المالية بالمصرف تخلو من التحريف والتضليل	3.8	.78	مرتفعة
توفر معلومات تساعد مستخدم القرار في استخدام نظام سليم لتشغيل البيانات	4	.72	مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحثة ، الدراسة الميدانية ، 2020م

يتضح من الجدول رقم **(3)** ما يلي:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.1) بانحراف معياري(.77) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الأولي.
2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (3.8) بانحراف معياري (.79) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الثانية.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.1) بانحراف معياري(.64) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الثالثة.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4) بانحراف معياري (.65) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الرابعة.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4) بانحراف معياري(.69) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الخامسة.
6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (3.9) بانحراف معياري(.65) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة السادسة.
7. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (3.8) بانحراف معياري(.78) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة السابعة.
8. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (4) بانحراف معياري(.72) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الثامنة.

المحور الرابع: قابلية الفهم للمعلومات بالتقارير المالية

جدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الرابع

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة للمستخدم	4.2	.64	مرتفعة جدا
يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق ومفهوم ما أمكن	4.1	.60	مرتفعة جدا
تعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبئية والتأكيدية والحيادية وخالية من الأخطاء	4	.69	مرتفعة جدا
يجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لأولئك الذين لديهم دراية وفهم معقول عن المعاملات الاقتصادية والتجارية وكذلك لديهم الرغبة في دراسة وتحليل هذه المعلومة	4	.72	مرتفعة جدا
توفر صفة الملائمة والتمثيل الصادقة بالبيانات المالية يجعلها مفيدة لاتخاذ القرار الرشيد	4.1	.61	مرتفعة جدا
حتي تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صله بالقرار تؤثر علي القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات في مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة	4.1	.63	مرتفعة جدا
وجود القيم الصحيحة للبيانات وخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية يتطلب هذا توافر ثلاث خصائص هي الشمول والاكتمال والدقة	4	.62	مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحثة ، الدراسة الميدانية ، 2020م

يتضح من الجدول رقم **(4)** ما يلي:

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.2) بانحراف معياري(.64) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الأولي.
2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.1) بانحراف معياري(.60) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الثانية.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4) بانحراف معياري(.69) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الثالثة.

4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4) بانحراف معياري(72.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة الرابعة.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.1) بانحراف معياري(61.) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الخامسة.
6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (4.1) بانحراف معياري(63.) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة السادسة.
7. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (4) بانحراف معياري(62.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون على العبارة السابعة.

ثالثا: اختبار الفرضيات

1. اختبار الفرضية الأولي:

تنص الفرضية الأولي من فرضيات البحث على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وملائمة المعلومات بالتقارير المالية".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية علي ملائمة المعلومات بالتقارير المالية ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية كمتغير مستقل (x)، و ملائمة المعلومات بالتقارير المالية (y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

	معاملات الانحدار	اختبار (*t*)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	2.748	5.388	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.348	2.703	0.009	معنوية
معامل الارتباط (*R*)	0.363			
معامل التحديد (R^2)	0.132			
اختبار (*F*)	7.307	النموذج معنوي		
$Y1 = 2.748 + 0.348X$				

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2020م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية كمتغير مستقل، وملائمة المعلومات بالتقارير المالية كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.363).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.132)، وهذه القيمة تدل على أن تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية كمتغير مستقل يؤثر ب(13.2%) على ملائمة المعلومات بالتقارير المالية (المتغير التابع).
- نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (*F*) (7.307) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.009).
- 2.748: متوسط ملائمة المعلومات بالتقارير المالية عندما يكون تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية يساوي صفراً.
- 0.348: وتعني زيادة تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وحدة واحدة يزيد من ملائمة المعلومات بالتقارير المالية ب34.8%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية البحث الأولى والتي نصت على أن: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وملائمة المعلومات بالتقارير المالية** " قد تحققت.

2. اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات البحث على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية و موثوقية المعلومات بالتقارير المالية ".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية علي موثوقية المعلومات بالتقارير المالية ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية كمتغير مستقل (x)، و موثوقية المعلومات بالتقارير المالية (y_2) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (2) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

	معاملات الانحدار	اختبار (*t*)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	2.115	3.546	0.001	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.483	3.209	0.002	معنوية
معامل الارتباط (*R*)	0.420			
معامل التحديد (R^2)	0.177			
اختبار (*F*)	10.297	النموذج معنوي		
$Y2 = 2.115 + 0.483X$				

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2020م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية كمتغير مستقل، و موثوقية المعلومات بالتقارير المالية كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.420).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.177)، وهذه القيمة تدل على تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية كمتغير مستقل يؤثر ب(17.7%) علي موثوقية المعلومات بالتقارير المالية (المتغير التابع).
- نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (*f*) (10.297) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 2.115: متوسط موثوقية المعلومات بالتقارير المالية عندما يكون تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية يساوي صفراً.
- 0.483: وتعني زيادة تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وحدة واحدة يزيد من موثوقية المعلومات بالتقارير المالية ب48.3%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية البحث الثانية والتي نصت على أن: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية و موثوقية المعلومات بالتقارير المالية** " قد تحققت.

3. اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات البحث على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وقابلية الفهم للمعلومات بالتقارير المالية".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية علي قابلية الفهم للمعلومات بالتقارير المالية ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية كمتغير مستقل (x)، و قابلية الفهم للمعلومات بالتقارير المالية (y_3) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

	معاملات الانحدار	اختبار (*t*)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	2.277	4.445	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.470	3.642	0.001	معنوية
معامل الارتباط (*R*)	0.465			
معامل التحديد (R^2)	0.216			
اختبار (*f*)	13.262	النموذج معنوي		
$Y3 = 2.277 + 0.470X$				

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2020م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية كمتغير مستقل، و قابلية الفهم للمعلومات بالتقارير المالية كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.465).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.216)، وهذه القيمة تدل على تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية كمتغير مستقل يؤثر ب(0.21.6%) على قابلية الفهم للمعلومات بالتقارير المالية (المتغير التابع).
- نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (*f*) (13.262) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.001).
- 2.277: متوسط قابلية الفهم للمعلومات بالتقارير المالية عندما يكون تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية يساوي صفراً.
- 0.470: وتعني زيادة تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وحدة واحدة يزيد من قابلية الفهم للمعلومات بالتقارير المالية ب47%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية البحث الثالثة والتي نصت على أن: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية ومخاطر المخرجات**" قد تحققت.

المحور السادس: النتائج والتوصيات

النتائج

بناء على الاطار النظري والدراسة الميدانية توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

1. أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وملائمة المعلومات بالتقارير المالية في المصارف السودانية.
2. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وموثوقية المعلومات بالتقارير المالية في المصارف السودانية ".
3. أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وقابلية الفهم للمعلومات بالتقارير المالية في المصارف السودانية ".
4. ساعد تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية بالمصارف السودانية في توفير معلومات لها القدرة علي التنبؤ بالمستقبل
5. ساهم تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في توفير معلومات محاسبية ذات أهمية وفائدة أدت إلي اتخاذ القرار الرشيد
6. ساهم تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في توفير معلومات تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث.

التوصيات

وفقا لما سبق من النتائج تقدم الباحثة التوصيات التالية:

1. العمل على زيادة نسبة الوعي للعاملين في المصارف السودانية فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية و قواعد الإفصاح الواردة فيها من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير الإبلاغ المالي الدولية بشتى الوسائل المتاحة.
2. اصدار تشريعات محلية تلزم المصارف السودانية بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.
3. زيادة مستوى الافصاح عن المعلومات المحاسبية تمشيا مع متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية لإعداد تقارير مالية موثوقة.
4. أن تعمل الدولة على تحفيز المصارف التي تلتزم بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتشجيع المصارف المترددة على تطبيقها.

قائمة المصادر والمراجع

– أحمد رجب عبدالله، **المحاسبة الإدارية والأدوات التحليلية والإتجاهات السلوكية**، (الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة، 1984م)، ص33.

– بالرقي تيجاني، **القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تاثره بالتضخم**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد8، 2008م، ص56.

– بن منظور، **لسان العربي**، المجلد الرابع، (بيروت: دار صاد للطباعة، 1995م)، ص623.

– جبران مسعود، **معجم الراشد**، (بيروت : دار العلم للملايين، 1989م)، ص106.

– حسام أبراهيم، **تدقيق الحسابات بين النظرية والتطبيق**، (عمان: دار البداية للنشر، 2010م)، ص67.

– رضا ابراهيم صالح، **اثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية**، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، مجلة البحوث العلمية، المجلد2، 2009م)، ص ص 70 – 75.

– عبداللطيف محمد باشيخ، توفيق بن عبدالحسن الخيال، محمود بن عمر باعيسي، **قراءة القوائم المالية**، (الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز، د.ت)، ص1.

– مالك منزول محمد مسبل، **المراجعة المستمرة ودورها في الحد من مخاطر النشر الالكتروني للتقارير المالية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2017م).

– محمد المعتز المجتبى إبراهيم، **أثر فجوة التوقعات على مستوى الثقة في التقارير المالية ومصالح المستخدمين**- دراسة إستطلاعية على عينة من البنوك التجارية ومؤسسات القطاع العام بالسودان، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، المجلد7، العدد25، 2016م) ، ص251.

– محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2015م)، ص ص26– 27.

– محمد سمير الصبان، عبدالعظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص367.

– محمد عبده نعمان " المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق " بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية الدراسات التجارية, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2001م)

– محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م)، ص182.

– نفيسة إبراهيم محمد الأمير، **المعايير الدولية بصورة عامة واثره على التقارير المنشورة في الشركات**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2000م)

– ياسر محمد عطية ، محددات مستوي الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية (القاهرة :جامعة الزقازيق ،كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة (2013م).

– Ashbaugh, H., and P. Olsson, 2002, "An Exploratory study of the valuation properties of cross-listed firms' IAS and U.S. GAAP earning and book values", The Accounting Review, 77 (1): 107-126

– Ball, R., A. Robin, and J. Wu, 2003, "Incentive versus standards: Properties of accounting in four Asian countries", Journal of Accounting and Economics, 36: 235-270

– Barth, M., 2005, "International accounting standards and accounting quality", Working Paper